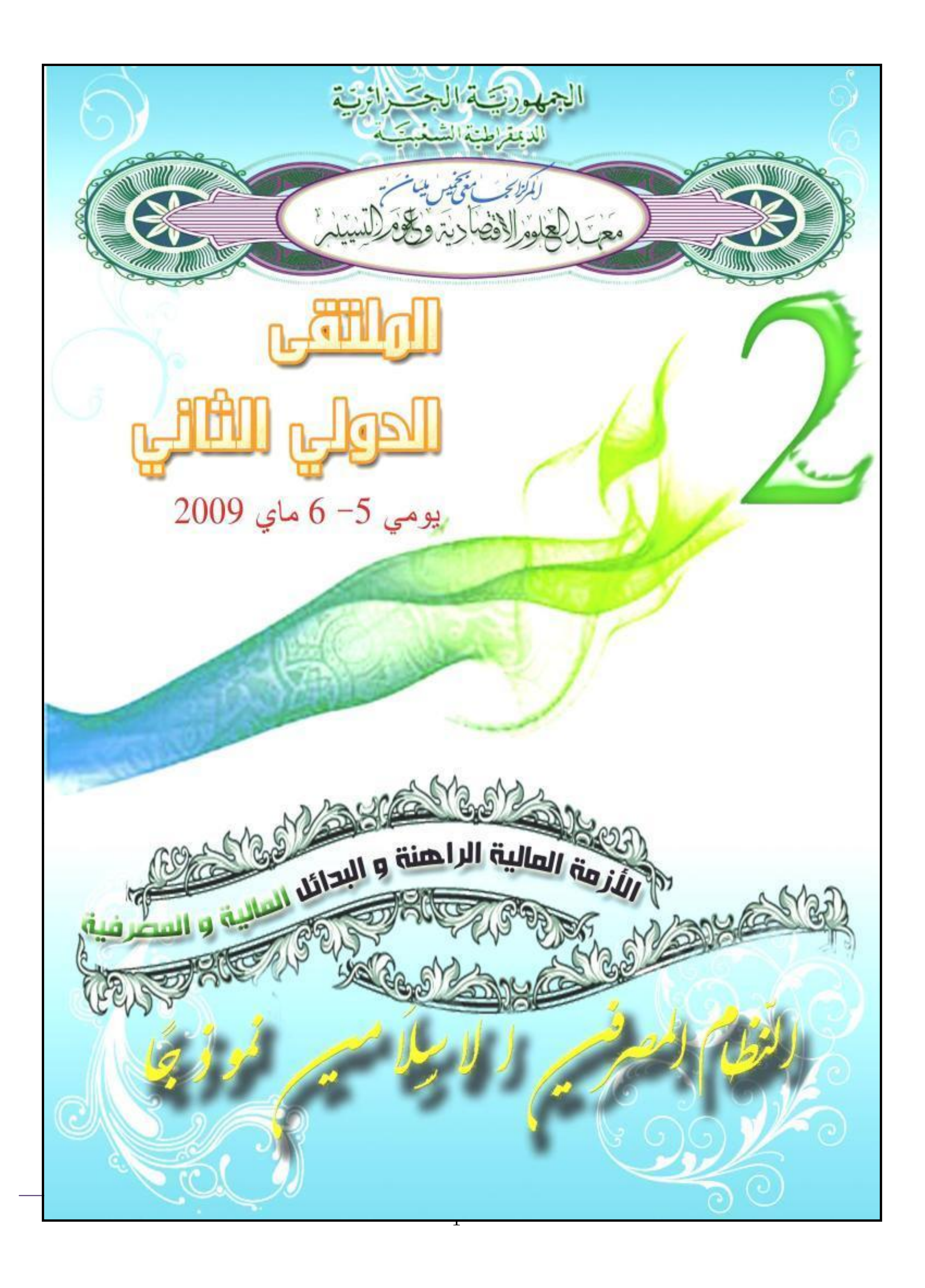

الجمهورية الجزائرية
الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي خميس مليانة
معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير
الملتقى
الدولي الثاني
يومي 5– 6 ماي 2009
الأزمة المالية الراهنة و البدائل المالية و المصرفية
النظام المصرفي الاسلامي نموذجا

المصارف الإسلامية و تحديات العولمة المالية.

د. شنايت صباح.
جامعة بومرداس
chenaitsabah@yahoo.fr

Résumé

Plusieurs banques islamiques exercent leurs activités sur le marché monétaire et financier, ces banques ont connus un développement rapide par le biais de la croissance de leurs nombres, ainsi que le volume des fonds qu'elle a pu manipulé dans un temps limité. Ce qui a encouragé les banques traditionnelles a offrir des produits et des services exercés par les banques islamiques.

Malgré les progrès significatifs des banques islamiques, ces dernières rencontrent des défis dù au phénomène de la mondialisation financière qui exige l'adoption d'une stratégie pour faire face à ces défis.

مقدمة :

يعمل في سوق النقد والمال عدد كبير من المصارف الإسلامية إلى جانب المصارف التقليدية ، وقد تمكنت المصارف الإسلامية من تحقيق تطور سريع عبر زيادة عدد مؤسساتها وحجم الأموال التي تديرها ودلك في فترة زمنية وجيزة حتى ان بعض المصارف التقليدية عمدت إلى فتح منافذ للممارسة العمل المصرفي الإسلامي .
رغم نمو الصناعة المصرفية الإسلامية في العالم الإسلامي مازالت تعرف معوقات وتواجه تحديات ناجمة عن العولمة المالية ومن انجر عنها من تحرير للخدمات المالية والانفتاح الإقليمي .
إن إشكالية المداخلة التالية تتلخص في البحث عن أهم المعوقات والتحديات التي تواجهها المصارف الإسلامية في ظل العولمة المالية، واقتراح الإستراتجية اللازمة لتخطيها ودلك من خلال العناصر التالية :

أولا : المصارف الإسلامية

- تعريفها وخصائصها.
- أعمال المصارف الإسلامية وخدماتها .

الصيغ الاستثمارية والتمويلية للمصارف الإسلامية.
معوقات عمل المصارف الإسلامية.

ثانيا: العولمة المالية

- مفهومها.

أسباب العولمة المالية.
أدوات العولمة المالية.

ثالثا :تحديات المصارف الإسلامية في ظل العولمة المالية

تحرير تجارة الخدمات-
التقدم التكنولوجي وتطبيقاته المالية .
التكامل و الاندماج الإقليمي.
-احتدام المنافسة على السوق المصرفية.

رابعا: إستراتيجية المصارف الإسلامية اتجاه تحديات العولمة المالية

- تنمية العنصر البشري والاستعانة بالتكنولوجية.
- تبني المفهوم الحديث للتسويق المصرفي.
- إقامة التعاون المصرفي الإسلامي وتشجيعه.
- اقتراح أنشطة تمويلية جديدة.
- توسيع الأنشطة المصرفية الاستثمارية.

أولا: المصارف الإسلامية.

1- تعريف المصرف الإسلامي

عرف الباحثون المصرف الإسلامي بعدة تعار يف:
المصرف الاسلامى مؤسسة مالية ومصرفية لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية بما يخدم بناء مجتمع التكافل الإسلامي و تحقيق عدالة التوزيع و وضع المال في المسار الإسلامي. (1)

المصرف الاسلامى مؤسسة مالية تقوم بتجميع الأموال واستثمارها وتنميتها لصالح المشتركين وإعادة بناء المجتمع المسلم وتحقيق التعاون الاسلامى في نطاق التامين التعاوني والزكاة على وفق الأصول والأحكام و المبادئ الشرعية(2)
و حسب اتفاقية إنشاء الاتحاد الدولي للمصارف الإسلامية، تعرف المصارف الإسلامية على إنها المؤسسات التي ينص قانون إنشائها و نظامها الأساسي صراحة على الالتزام بمبادئ الشريعة و على عدم التعامل بالفائدة أخذا أو عطاء.

2-خصائص المصارف الإسلامية

:تتمثل في مايلى :
- عدم استخدام الفائدة في معاملاته.ا
- الالتزام بقاعدة الحلال والحرام.
- توجيه كل الجهد نحو الاستثمار الحلال وربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية.
- العمل على تعبئة الادخار المجمد.

3-أعمال وخدمات المصارف الإسلامية

الخدمات المصرفية وتتمثل في الأنشطة الخدمية التي يقدمها المصرف لعملائ ونذكر على سبيل المثال:
- حسابات الودائع: وتنقسم إلى الحسابات الجارية والتي يحفظ بها المودعون أموالهم لأغراض التعامل اليومي وهي لاتستحق الربح ولا الخسارة ، مع التزام المصرف بردها عند الطلب و حسابات الاستثمار المشترك التي يهدف أصحابها إلى مشاركة المصرف فى عملياته الاستثمارية لغرض الحصول على عائد ويقوم المصرف بدور الوكيل عن المودعين باستثمارها دون تدخلهم بناءا على موافقتهم المسبقة، أما الحساب الاستثماري المخصص فتوجه إيداعاته إلى أوجه استثمار معينة.
- التحويلات المصرفية.
- تحصيل الأوراق التجارية وخصمها.
-الاكتتاب وحفظ الأوراق المالية .
- بيع وشراء الأوراق المالية.
- بيع وشراء العملات الاجنبية

- تأجير الصناديق الحديدية

4-التسهيلات المصرفية وتتمثل في :

- إصدار خطابات الضمان.
- فتح الاعتمادات المستندية.

5-صيغ الاستثمار و التمويل في المصارف الإسلامية

***المضاربة**: وهي اتفاق بين طرفين احدهما يقدم المال والآخر يبذل جهده وخبرته لتنمية هذا المال في مجالات استثمارية متاحة شرعا، على أن يشتركا في الربح الناتج عن ذلك حسب الاتفاق، ويتحمل صاحب المال الخسارة إذا حصلت والعامل يخسر جهده و تعبه ووقته (3).

***المشاركة** :وتتمثل في تقديم البنك والعميل المال بنسب متساوية او متفاوتة من اجل إنشاء مشروع جديد أو مساهمة في مشروع قائم، بحيث يصبح كلا منهما ممتلكا لحصة في رأس المال بصفة ثابتة أو متناقصة و مستحقا لنصيبه من الربح وتقسم الخسارة على قدر حصة كل شريك في رأس المال . (4).

***المرابحة**: هو بيع الشخص ما اشتراه بالثمن الذي اشتراه به مع زيادة ربح معلوم وهي أنواع كالمرابحة البسيطة وبيع المرابحة للآمر بالشراء(5).

***السلم**:هو بيع يتقدم فيه رأس المال ويتأخر الثمن لأجل.

***الاستصناع**: هو عقد يشترى به فى الحال شيئا مما يصنع صنعا يلتزم البهئع بتقديمه مصنوعا بمواد من عنده بأوصاف مخصوصة و بثمن محدد.

***الإجارة**: تمليك منافع شيء مباح مدة معلومة بعوض وهو أنواع التأجير المنتهى بالتمليك والتأجير التمويلي والتأجير التشغيلي.

6-معوقات عمل المصارف الإسلامية

تعرف المصارف الإسلامية صعوبات من شانها أن تعيق عملها منها ما هو داخلي ومنها ما هو خارجي.
*** المعوقات الداخلية**
- قلة الإطارات المؤهلة في الجانبين المصرفي والشرعي:
بسبب قلة الإطارات المؤهلة فى ميدان الصيرفة الإسلامية، تضطر المصارف الإسلامية للاستعانة بالإطارات المتكونة تكوينا مصرفيا تقليديا وقد شجع على ذلك عدم اختلاف معظم أعمالها على تلك التي تزاولها المصارف التقليدية من الناحية الإجرائية، وقد أدى ذلك إلى

شغلهم لمراكز قيادية فى هذه المصارف ونقلهم القيم المصرفية التي تقوم عليها المصارف التقليدية وترسيخ بعض المفاهيم المتعلقة بالسعي نحو الضمان الشامل للأرباح بأقل درجة ممكنة من المخاطر.

-تعدد أراء المراقبين والهيئة الشرعية:
من أهم ما تعانى منه المصارف الإسلامية تعدد الآراء الفقهية و الأحكام فيما يخص ممارسة نشاط مصرفي معين، اذ قد تتضارب أراء هيئة الرقابة الشرعية حول شرعية نفس النشاط المصرفي مما يحدث صخبا فكريا لدى مسيري هذه المصارف(6) .
يرجع هذا الاختلاف فى الأحكام بين هذه الهيئات إلى الاطلاع الفقهي الموسع لأعضائها على الآراء الفقهية للمذاهب الإسلامية وقلة اطلاعهم على الواقع الاقتصادي المعاصر ومستحدثاته(7) .

-غياب سوق مالية إسلامية وضعف التعاون بين المصارف الإسلامية:
السوق المالية مكان يلتقي فيه الصيارفة و السماسرة في الأوراق المالية لإجراء معاملاتهم في هده الأوراق وفي السوق المالية تلتقي أيضا قوى العرض و الطلب على النقود و الأوراق المالية المختلفة (8).
تعمل السوق المالية على تحقيق عائد اكبر على أموال هذه المصارف و ضمان إمكانية تسييل استثماراتها عند الحاجة و تجميع الأموال لإعادة وضعها في قنوات التمويل و الاستثمار المناسبة
كما أن بإمكان السوق المالية وضع قاعدة للتعاون بين المصارف الإسلامية، خاصة إذا علمنا إن هذا التعاون لم يكن منظما ولم يتجاوز ميادين التدريب و البحوث و مجالات التمويل المشترك (9).

***المعوقات الخارجية**
- نظرة العملاء الكلاسيكية للمصارف الإسلامية:
لقد أدى ترسيخ أسلوب التعامل المصرفي في البنوك التقليدية و المعتمد على الفائدة و على فكرة ضمان الوديعة من قبل المصرف في أذهان الزبائن إلى عدم قدرتهم على تفهم طبيعة الودائع الاستثمارية من حيث إمكانية تعرضها للخسارة.
هذا الأمر يجعل المصارف الإسلامية مجبرة أحيانا على إتباع أسلوب حذر في عملياتها الاستثمارية و القيام بالمشاريع التي تحقق اكبر عائد ممكن، فهي إن لم توزع أرباحا على الموعدين ستخسر ودائعهم التي ستسحب لعدم تقبلهم لفكرة إمكانية تعرض أموالهم للخسارة أما فيما يخص نشاط التمويل فقد اعتاد المقترضون –المستثمرون- الحصول على قروض بمعدلات فائدة من المصارف التقليدية دون أن تتدخل هذه المصارف في شؤونهم، مما اضعف إقبال المستثمرين على المصارف الإسلامية للتعامل معها على أساس المشاركة نظرا لضرورة تدخل المصرف في شؤون النشاط الاستثماري باعتباره شريكا.

- التفاوت الشديد بين القوانين الوضعية و أحكام الشريعة :

تعمل المصارف الإسلامية في مجال التمويل على أساس العقود و الاتفاقات الخاصة دون ان يكون لها مؤيدات قانونية –نظرا أن القوانين الاقتصادية في معظم الدول الإسلامية مستقاة من نظم وتشريعات بعيدة عن الشريعة الإسلامية –وقد أدى عدم تمتعها بالحماية القانونية في تحصيل حقوقها إلى تشددها في موضوع الحصول على ضمانات مختلفة لأنها لا تتقاضى اى عوائد على متأخرات الدفع ، كما تتعرض هذه المصارف إلى اقتطاعات ضريبية على الأرباح التي توزع على الودائع الاستثمارية وتشكل هذه الاقتطاعات ضغطا على المصارف الإسلامية لأنها لا تعامل على أساس أنها جزء من الأعباء الإجمالية للمصرف كما هو الحال في المصارف التقليدية التي تعتبر الفوائد المدفوعة من قبل هذه البنوك على أنها جزء من أعبائها الإجمالية (10).

-ضعف القاعدة الإنتاجية والاستثمارية في البلدان الإسلامية :
تعانى المصارف الإسلامية من ضعف القاعدة الإنتاجية في معظم البلدان الإسلامية التي تعمل فيها كذا ضيق أسواقها مع عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي فيها مع تقلب السياسات المالية والنقدية بها كل هذا مضافا إليه ضعف التعاون بين المصارف الإسلامية يجعلها غير قادرة على تحمل مخاطر الاستثمار منفردة، مما جعلها تتجه نحو الأسواق العالمية وتركز في استثماراتها المحلية على الأساليب الاستثمارية الأكثر ضمانا كالمرابحة.

-عدم وضوح العلاقة بين المصارف الإسلامية والمصارف المركزية :
تتصف العلاقة بين المصرف الإسلامي و المصرف المركزي بالغموض من جهة و تعدد صيغها و إشكالها من جهة أخرى.
بعض المصارف الإسلامية أسس بموجب قوانين خاصة بها كما هو الحال في الأردن ومصر وقطر بعضها الأخر أسس في ظل قوانين عامة تنظم جميع أعمال المؤسسات المالية الإسلامية العاملة بالدولة كما هو الحال في الإمارات وتركية والسودان وماليزية، أما البعض الأخر فيخضع كليا للأنظمة و القوانين المصرفية وقوانين الشركات السائدة دون الأخذ بعين الاعتبار للطبيعة الخاصة لهذه المصارف وهو حال المصارف الإسلامية العاملة في الدول غير الإسلامية ، تتدخل المصارف المركزية بدرجات مختلفة فى اعمال المصارف الإسلامية غير أن الجانب الأهم في علاقة المصرف المركزي بالمصرف الإسلامي و التي لازالت دون حل عملي آو نظري هي دور المقرض الأخير، فالبنوك الإسلامية لا تجد من يقوم بدور مقرضها الأخير على أساس أحكام الشريعة الإسلامية في حالة عجز السيولة لديها (11).

ثانيا : العولمة المالية

1. مفهومها

تتمثل العولمة المالية في تحرير القطاع المالي والمصرفي و إزالة التنظيمات والإجراءات التي تحد من المنافسة، وتهدف إلى إزالة التمييز بين موردي الخدمات الأجانب والمحليين وتعتبر كلا من المنظمة العالمية للتجارة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ما يعرف بمؤسسات العولمة المالية.

2. أسباب العولمة المالية

- نمو وتطور الرأسمالية المالية
لقد شكل التنامي في رأس المال المستخدم فى الخدمات المصرفية و غير المصرفية عجلة دفع قوية لمسيرة العولمة المالية حيث تعدت الأرباح المتعلقة بالاستثمار في الاصول المالية عن معدلات الربح المحققة في قطاعات الإنتاج الحقيقي (12).
ولقد اعتمد النمو المطرد للرأسمالية المالية على ظهور الاقتصاد الرمزي الذي تحركه مؤشرات الثروة العينية-أسهم وسندات- المتداولة داخل الحدود الوطنية وعبر الحدود دون عوائق.

-عجز الأسواق المحلية عن استيعاب الفوائض المالية
عرفت تدفقات رؤوس الأموال الدولية موجة عارمة، بعد أن عجزت الأسواق المحلية عن استيعاب المدخرات والفوائض المالية وذلك بحثا عن فرص استثمار أفضل و معدلات أرباح عالية وعلى الرغم من قدم ظاهرة الاستثمار الأجنبي ، فإن الجديد هو تعاظم حجم هذه الاستثمارات وتنوع الأدوات المالية المستخدمة والاستقلال النسبي لتحركات رؤوس الأموال بعيدا عن حركة التجارة الدولية (13).

- التقدم التكنولوجي:
لقد ساهم التقدم التكنولوجي في مجالات الاتصالات والمعلومات في زيادة حركة رؤوس الأموال من سوق لأخر، وفي زيادة الروابط بين مختلف الأسواق المالية ، حيث تم التغلب على الحواجز المكانية والزمانية بين الأسواق المحلية المختلفة المالية إضافة إلى انخفاض تكلفة الاتصالات السلكية واللاسلكية.

- ظهور الاختراعات المالية
ارتبط ظهور العولمة المالية ببروز عدد هائل من الأدوات المالية الجديدة التي تستقطب العديد من المستثمرين وذلك إلى جانب الأدوات التقليدية المتداولة في الأسواق العالمية (أسهم وسندات)

3. أدوات العولمة المالية :

تعمل مؤسسات العولمة سابقة الذكر من خلال أدوات هي :
- الشركات المتعددة الجنسيات ودورها في الاستثمار الأجنبي المباشر :
تمثل الشركات المتعددة الجنسيات قائدة الرأسمالية والاقتصاد العالمي نحو العولمة بفعل انتشارها السريع، حيث تسيطر هذه الشركات على ثلث الاستثمار و ثلثي من التجارة الدولية في مجال السلع و الخدمات و أصبحت هذه الشركات تتحكم في الاقتصاد العالمي و تلعب دورا أساسيا في تدويل الإنتاج والاستثمار والتجارة مع سيادة أنماط عالمية في الإنتاج من

حيث علاقاته و وسائله و شكل الملكية و التسويق والدعاية (14).
أما الاستثمار الأجنبي المباشر فيعني قيام نشاطات استثمارية للشركات خارج حدود دولية تدار من قبل الشركة الأم.
يعود انتشار الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إزالة القيود النقدية المفروضة على المدفوعات الخارجية الجارية و على حركة رؤوس الأموال.

- ثورة الاتصالات و المعلومات
إن علاقة العولمة بثورة الاتصالات و المعلومات هي علاقة تبادلية كل منهما يؤثر على الأخر لقد أحدثت وسائل الاتصال تغيرات كبيرة امتدت أثارها لتشمل العلاقات الدولية وأصبحت مصدرا رئيسيا لمتخذي القرارات.
أما الثورة التكنولوجية فقد أثرت على العملية الإنتاجية من خلال تراجع المواد الخام فيها نتيجة استحداث مواد خام مخلقة صناعي تتسم بالوفرة النسبية و انخفاض ا لتكلفة إضافة إلى التحولات الجذرية في نسب المزج بين عوامل الإنتاج كما أدى التقدم التكنولوجي إلى إنتاج سلع جديدة و استحداث لم تكن معروفة من قبل (15).

- الميل نحو التكتلات الدولية -
نذكر من بين أكثر التكتلات الاقتصادية فاعلية و تأثيرا نتيجة القوى الاقتصادية للبلدان المشاركة فيها كلا من الاتحاد الأوربي و منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية ورابطة جنوب شرق آسية
ومن الأسباب التي شجعت على قيام المزيد من هذه التحالفات، توقع الازدهار الاقتصادي الناتج عن زيادة حجم الاقتصاد التخصص الإقليمي في الإنتاج و تبادل المعلومات و التكنولوجية و جذب الاستثمارات الأجنبية الباحثة عن الأسواق الكبيرة إضافة إلى الأبعاد السياسة و العسكرية و الأمنية.

ثالثا :تحديات المصارف الإسلامية في ظل العولمة المالية
تواجه المصارف الإسلامية في ظل العولمة المالية عدة تحديات

-1.تحرير تجارة الخدمات
لقد كان نطاق تطبيق القواعد الدولية للتجارة متعددة الأطراف قبل جولة الارجواي. مقصورا على تجارة السلع و بعد التوقيع على الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات أصبح يشمل تجارة الخدمات
يختلف تحرير تجارة الخدمات عن تحرير تجارة السلع لان القيود في الخدمات تأتى من خلال القوانين والقرارات والإجراءات الإدارية التي تضعها الدول .

تأتى الخدمات المصرفية في مقدمة الخدمات المالية التي شملتها الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات، مما يدخل المصارف الإسلامية في ظل الاتجاه نحو التحرير المالي إلى ما يسمى بالعولمة المالية بكل أثارها وتحدياتها

وفى ظل اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية سوف تقلل الامتيازات الممنوحة للمصارف الإسلامية إذ يستلزم عليها العمل وفقا لنصوص الاتفاقية (16).

2.الثورة التكنولوجية وتطبيقاتها المالية

احدث التقدم التكنولوجي تحولات في أنماط العمل المصرفي ومن أهم مظاهر هذا التحول الانتقال التدريجي من الشكل التقليدي للمصارف ذات الوجود المادي فى شكل فروع معاملات إلى شكل المصارف الافتراضية المعتمدة على الانترنت وشبكتها في تقديم خدماتها للعملاء

على الرغم من التأثير الايجابي للخدمات المصرفية الالكترونية على كفاءة التنفيذ والأداء فى المصارف يشكل هذا النوع من الخدمات تهديدا للخدمات المقدمة بواسطة الفروع مع تناقص ربحية العمليات المصرفية التقليدية، خاصة إذا علمنا ان تكلفة الخدمات من النوع الأول اقل بكثير من حالة استخدام الوسائل التقليدية

على هذا الأساس يجب على المصارف الإسلامية متابعة هذا التحول التكنولوجي والعمل على استيعاب أساليبه

3.الاندماج المصرفي

يعد الاندماج المصرفي احد النواتج الأساسية للعولمة المالية ويمكن تعريفه على انه اتفاق يؤدى إلى اتحاد مصرفين أو أكثر إراديا في كيان مصرفي واحد يكون ذا قدر ة عالية وفاعلية اكبر على تحقيق أهداف كان لا يمكن أن تتحقق قبل إتمام عملية تكوين الكيان المصرفي الجديد. (17).

ومن الدوافع الأساسية للاندماج المصرفي :

- المزايا المنتظرة من ورائه مثل وفورات الحجم ، فتح أسواق جديدة ، خلق مصادر جديدة للإيرادات ، تحسين الربحية وزيادة القدرة التنافسية في ظل العولمة.
- تنوع محفظة التوظيف يؤدي إلى انخفاض المخاطر المصرفية.
- جعل المصارف قادرة على المنافسة الدولية.
- نشأة الأزمات المالية ومالها من أثر على المصارف اضطر معظمها للإندماج من أجل تحسين أوضاعها.

يعد للإدماج أحد الحلول الممكنة أمام المصارف الإسلامية من اجل مواكبة الصناعة العالمية غير أن هذه المصارف تواجه عوائق في مجال الاندماج نذكر منها :

- حصر إمكانية حدوث مجال الدمج عمليا داخل البلد الواحد ولا يمتد لأكثر من بلد عربي أو إسلامي واحد نظرا للصعوبات التي يمر بها التعاون والتنسيق الاقتصادي والمصرفي بين الدول العربية والإسلامية و اختلاف الخلفيات القانونية لكل بلد

-ضعف العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية اضعف العلاقات بين مؤسساتها المصرفية مما أفسح المجال أمام المصارف الأجنبية للسيطرة على اقتصاديات المنطقة

من الآثار الايجابية لعملية الدمج على المصارف الإسلامية (18).
- يحقق الاندماج المصرفي توسيع تجميع الموارد البشرية المؤهلة و المالية مما يساعد على الاستخدام الأمثل لها .
- يحقق اقتصادية الحجم الكبير حيث تنخفض النفقات نظرا لزيادة الإنتاج
-الدخول إلى الأسواق العالمية بشكل اقوي يمكنها من المنافسة و يساعدها كذلك على التوسع و إنشاء شبكة كبيرة من الفروع و يساعدها على استقطاب العملاء الكبار.

4.احتدام المنافسة على السوق المصرفية

مع تزايد العولمة المالية وتحرير الخدمات المصرفية أخذت المنافسة تشتد في السوق المصرفية و من المتوقع أن تزداد خاصة بعد قيام شركات التامين و شركات الوساطة المالية بتقديم الخدمات المالية المرتبطة بالنشاط المصرفي

وعلى الرغم من صغر حجمها النسبي يرى بعض الباحثين إمكانية خوض المصارف الإسلامية للمنافسة في سوق مفتوحة حال تطبيق تحرير الخدمات غير أنهم يرون انه وضع غير دائم إذ يجب إدراك أن الكثير من الودائع لدى المصارف الإسلامية لم يأت بسبب جاذبية العوائد المرتفعة بل بسبب الالتزام الديني للعملاء، وحيث أن المصارف التقليدية تجتهد في إيجاد المنتجات المالية تتفق مع الصيغ الإسلامية فسيعمل المدخرون المسلمين على إيجاد بدائل لإيداع أموالهم بدلا من إيداعها في المصارف الإسلامية بعوائد منخفضة مما سيؤثر سلبا على أرباح هذه المصارف (19).

رابعا: إستراتيجية المصارف الإسلامية اتجاه تحديات العولمة المالية

تشمل هذه الإستراتيجية ما يلي:

1. تنمية الموارد البشرية و تعميق استخدام التكنولوجيا وذلك عبر:
- تخصيص نسبة من الأرباح للاستثمار في الموارد البشرية
-إلزام كافة العاملين بها على تلقي البرامج التدريبية على استخدام التكنولوجية و الاستثمارات
- إنشاء مراكز متخصصة لتدريس مختلف العمليات المصرفية الإسلامية.

أما فيم يخص الاستخدام التكنولوجي يقترح ما يلي: (20).
- زيادة الإنفاق الاستثماري في مجال تكنولوجيا المعلومات.
- التوسع في استخدام شبكة الانترنيت لتقديم المنتوج المصرفي الإسلامي.
- تكوين شبكة مصرفية الكترونية لمتابعة التطورات اليومية في قطاع الاستثمار محليا ودوليا.

2. تبني المفهوم الحديث للتسويق

ويتم ذلك من خلال :

-إتباع إستراتيجية لاستقطاب الودائع من خلال تقديم منتجات مصرفية إسلامية جديدة مع طمأنة المودعين على خلوها من الربا.
-تحسين نوعية الخدمات المقدمة واكتشاف العملاء وعرض خدمات جديدة عليهم
- تبنى إستراتيجية تسويقية تحول المصرف الاسلامى، إلى كيان تسويقي يركز على رغبات ا لعملاء وكسب رضاهم مع الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية

3.تحقيق التعاون المصرفي الاسلامى
-عبر تفعيل ادوار المنظمات الدولية التي تحتضن العمل المصرفي الاسلامى ونذكر منها البنك الاسلامى للتنمية بجدة وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بالبحرين ومجلس الخدمات المالية الإسلامية بماليزيا
*إنشاء هيئة مركزية للإفتاء لتوحيد مصادر الفتوى
*دخول المصاف الإسلامية فيما بينها فى اتفاقات ثنائية ومتعددة ودخولها مجتمعة في مفاوضات مع الأجهزة الرقابية والسلطات النقدية من اجل إقناعها ان الصيارفة الإسلامية تحتاج إلى نمط مستقل من الرقابة والإشراف

4. تقديم أنشطة تمويلية مبتكرة
أصبحت المصارف الإسلامية في إطار سعيها لتدعيم قدراتها التنافسية بتنويع مجالات التوظيف لمواردها وتقديم أنشطة تمويلية مبتكرة لإشباع احتياجات العملاء ومن أهم هذه الخدمات البطاقات البلاستيكية القيام بنشاط التأجير التمويلي

5.**التوسع في تقديم الأنشطة المصرفية الاستثمارية** ويتم ذلك من خلال
-اعتماد نظام الصيرفة الشاملة الذي يقوم على التنويع في مصادر التمويل بهدف استقرار حركة الودائع وانخفاض مخاطر الاستثمار
- نشاط صناديق الاستثمار الذي يعطى للمصارف الإسلامية مزايا أبرزها توفير حجم كبير من الأموال للمصرف وللمستثمرين
- تقديم خدمات الأوراق المالية
- القيام بأنشطة أمناء الاستثمار

الخاتمة

شهدت السنوات القليلة الماضية تسارعا مدهشا في التغيرات على الساحة المصرفية العالمية بعد التطبيق الكامل لاتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة في مجال تحرير الخدمات المالية ومن الطبيعي ان تتأثر المصارف الإسلامية بهذه التغيرات ومن المحتمل أن تواجه العديد من العقبات والتحديات حيث ستبدأ المنافسة شرسة ما بين المصارف العالمية والمصارف الإسلامية الناشئة.
لذلك كان من الضروري أن تسرع المصارف الإسلامية إلى تبني إستراتيجية جديدة تتوافق مع التحديات التي تفرضها العولمة المالية حتى تتمكن من المحافظة على ما حققته من مكتسبات و ما ينتظر أن تكتسبه هذه المصارف الإسلامية مستقبلا.

الهوامش

1. احمد النجار مجلة البنوك الإسلامية:22العدد 7-ذو القعدة1399 ه
2. وهبة الزحيلي- المعاملات المالية المعاصرة- دار الفكر-دمشق-سورية 2002-ص.122
3. محمد علي الشوكاني، نيل الاوطار، دار الكتب العلمية،بيروت لبنان 1985،ص .266
4. محمد جلال سليمان ،الودائع الاستثمارية في البنوك الإسلامية،المعهد العالمي للفكر الإسلامي ،القاهرة ،مصر ،1996،ص17.
5. حسن إسماعيل البيلي*التخريج الشرعي لصيغ التمويل الإسلامية ،صيغ تمويل التنمية في الإسلام .ندوة رقم59،المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب ،البنك الايلامي للتنمية 1995،ص.36
6. عبد الرزاق الهيتي،المصارف الإسلامية بين النظرية و التطبيق ،دار أسامة للنشر عمان،الأردن 1998 ،ص.664
7. حسن يوسف داوود ،الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية،المعهد العالي للفكر الإسلامي،القاهرة 1996،ص 34
8. محمد صبري هارون،أحكام الأسواق المالية ،دار النفائس،عمان ،1999،ص 23.
9. عبد الحليم محيسن،تقييم تجربة البنوك الإسلامية،دراسة تحليلية.رسالة ماجستير،كلية الاقتصاد ،جامعة الأردن 1989 ،ص ص 156-.159.
10. محمد الباقر يوسف،البنوك الإسلامية بالسودان و دورها في تنمية الاقتصاد السوداني مجلة الاقتصاد الإسلامي،عدد 71,1988،ص .29
11. جمال الدين عطية ،البنوك الإسلامية بين الحرية و التنظيم،التقويم و الاجتهاد ،النظرية و التطبيق .المؤسسة الجامعية للدراسات،بيروت،1993،ص ص 22-55
12. فؤاد مرسي،الرأسمالية تجدد نفسها،سلسلة عالم المعرفة ،المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب ،الكويت 1990،ص ص 234-235.
13. شذا جمال الخطيب،العولمة المالية و مستقبل السواق العربية لرأس المال مؤسسة طابا،2002 ص .18
14. عبد المنعم السيد علي، العولمة من منظور اقتصادي،دراسة إستراتيجية العدد 73،مركز الإمارات للبحوث الإستراتيجية،2003،ص.11
15. إيهاب الدسوقي،الأبعاد الاقتصادية للتقدم التكنولوجي،مجلة السياسة الدولية،العدد 129 ،مؤسسة الأهرام،القاهرة،ص ص 212-.213
16. عبد المنعم محمد الطيب،اثر تحرير الخدمات المالية على المصارف الإسلامية ،المؤتمر العلمي الثالث للاقتصاد الإسلامي.جامعة ام القرى 31-ماي ،3 جوان 2005.ص .18
17. عبد المطلب عبد الحميد،العولمة و اقتصاديات البنوك ، الدار الجامعية القاهرة.2001،ص .153
18. مدحت الخراشي ،اندماج المصارف العربية و الخيار الاستراتيجي،اشراقه ،الفكر المستنير ،علم الاقتصاد.
19. سعيد عبد الخالق محمود،تحرير تجارة و انعكاساته على القطاع المصرفي العربي ،شؤون عربية،العدد 108-ديسمبر 2001.ص ص 158-159.

20. نشرة بنك الإسكندرية،النشرة الاقتصادية،المجلد الخامس و الثلاثون ،2003،ص 23.